الثورة
www.althawranews.net
الأربعاء :8 رجب 1435هـ 7 مايو 2014م العدد 18066
Wednesday : 8 Rajab 1435 - 7 May 2014 - Issue No. 18066

المنتدى الثاني للتحكيم التجاري يناشد مجلس النواب سرعة إصدار قانون التحكيم التجاري

احمد الطيار

ناشد المنتدى الثاني للتحكيم التجاري في ختام ندوته أمس بصنعاء مجلس النواب على سرعة إصدار مشروع قانون التحكيم التجاري باعتباره مقوما أساسيا لبيئة الاستثمار في اليمن ويسهم بفاعلية في جذب المستثمرين ويساعد في تسهيل عضوية اليمن في منظمة التجارة العالمية .

وشددت ندوة المنتدى التي نظمتها وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع بنوك وشركات يمنية على أن إصدار هذا القانون له صفة الأهمية والاستعجال كون ذلك احد التزامات بلادنا لدى منظمة التجارة العالمية .

ودعت الحكومة لسرعة انضمام بلادنا لاتفاقية نيويورك للعام 1958م بشأن الاختلاف في أحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها ،وحثت من جهة أخرى على التعاطي بمسؤولية في إعداد المحكمين اليمنيين بهدف رفع الكفاءة والقدرات لديهم ليكونوا قادرين على التعاطي مع قضايا المنازعات المعقدة والمتشابكة ذات الطابع المحلي والدولي .

وفيما شددت الندوة على أهمية إعداد كوادر قانونية قادرة على التفاوض مع الأطراف الأجنبية بقدرات عالية ،حثت الحكومة على رعاية ودعم وتشجيع مؤسسات التحكيم الأجنبية وعلى سبيل المثال المركز اليمني للتحكيم والتوثيق الذي اكتسب خبرة عالية وصار عضواً فاعلاً على المستوى الوطني والعربي والدولي .

وأكدت الندوة على أهمية التكامل والشراكة بين وزارة الصناعة والتجارة والقطاع الخاص في كل ما يمكنه تلافي الأشياء التي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وتقود لعكس صورة سلبية على الاستثمار والمستثمرين في اليمن.

وطالبت بالعمل على تأهيل خبراء ومتخصصين في مجال التحكيم في اليمن والبحث عن مصادر تمويلية تسهم في هذه الرعاية والتأهيل ،والتنسيق مع الجهة المختصة بمكتب الاتصال مع منظمة التجارة العالمية بهدف تدريب محكمين يمنيين في قضايا منازعات في إطار جهاز تسوية المنازعات لدى منظمة التجارة العالمية والاشتراك في تقديم الدراسات والاستفادة من القضايا الدولية في قضايا التحكيم .

وأوصت الندوة بتشكيل مجلس أمناء وهيئة إدارية لإنجاح منتدى التحكيم وإنجاح أعماله وتقديم الاستشارات وتقديم البيانات الإحصائية وتوثيق البرامج ومتابعة القضايا وتوفير مقر إداري لها بوزارة الصناعة والتجارة يستفيد منه القطاع الخاص والباحثين والدولة على حد سوى .

وكان وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب قد افتتح أعمال ندوة المنتدى مؤكدا أن بلادنا بحاجة ماسة لتطوير أنظمة التحكيم التجاري ولهذا يعيقها تأخر إصدار مشروع القانون والذي لايزال في أدراج مجلس النواب منذ عدة سنوات.

وأشار بن طالب إلى أن الحاجة ماسة لان يتحول الاقتصاد الوطني إلى قوة إنتاجية بدلا عن الاعتماد على الريع الطبيعي وإلا فإن اليمن سيواجه مخاطر الانزلاق كدولة فاشلة وهذا الحديث مؤكد لدى جميع المنظمات والمؤسسات الدولية.

وأشار بن طالب إلى أن اليمن الآن في وضع تستدعي المساندة والدعم من الأصدقاء والمجتمع المحلي لتلافي شبح انهيار البلاد وانزلاقها نحو الفشل بفاعلية .

وقال : ما من شك أن الحكومة تواجه صعوبات اقتصادية بالغة التعقيد خصوصا في إيراداتها لكن ذلك لم ينجم عن اليوم أو الأمس وإنما بفعل سياسة اقتصادية استمرت تطبق منذ أكثر من ثلاثين عاماً .

مشيرا إلى أن الحكومة صادقت على بروتوكول انضمام اليمن لمنظمة التجارة وكذلك فعل مجلس النواب ولم يتبق سوى القرار الجمهوري وبعده سيتم إيداع الوثائق بعد ثلاثين يوما لدى منظمة التجارة العالمية وتصبح بلادنا عضوا فيها .

منوها بالأهمية التي يكتسبها الانضمام للاقتصاد الوطني حيث يعول عليه أن يسهم في تدفق الاستثمارات للبلد والدخول في شراكات مع شركات دولية تساعد في توفير فرص عمل والإنتاج من كافة القطاعات .

مشيرا إلى أن بلادنا لن تتضرر من الانضمام حيث أن تعريفاتها الجمركية متحررة ليس من اليوم ولكن منذ العام 2005م وكذلك قوانينها وتشريعاتها ملائمة فيما يبقى فقط قانون التحكيم التجاري الذي لم يصدر بعد .

وأكد أن قانون التحكيم هو احد الطلبات للانضمام وهذا بحد ذاته سيسهم في تشجيع المستثمرين للدخول للسوق اليمنية وفتح استثمارات بها لان هذا القانون يعد جزءاً من تحسين بيئة الاستثمار وضمانا لها.

من جانبه أشار مستشار وزارة الصناعة والتجارة سالم المعمري إلى أن المنتدى يعد من اهم وسائل حل المنازعات التجارية كونه يساعد على إيجاد ظروف أفضل وانسب لتقريب وجهات النظر بين المتنازعين والوصول إلى نتائج إيجابية بإجراءات مبسطة وبأقل التكاليف بالاعتماد على خبرات قانونية وفنية تساعد على إيجاد مناخ ملائم للمصالحة ونزع أسباب التوتر التي تنشأ بين المتخاصمين .

وقد ناقش المنتدى في جلستين علميتين عدداً من أوراق العمل ففي الجلسة الأولى التي رأسها الدكتور علي ناصر عضو المحكمة العليا قدم شاهر الصالحي مستشار وزير العدل ومستشار المركز اليمني للتوفيق والتحكيم ورقة عمل حول مفهوم اتفاق التحكيم وطبيعته القانونية فيما قدم الدكتور غازي الاغبري وزير العدل الأسبق الشريك والمدير لمكتب الاغبري وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية محاضرة عن الدور الرقابي والمعاون للقضاء في التحكيم التجاري وقدم الورقة الثالثة المحامي غمدان الدميني عن التحكيم التجاري الإلكتروني .

وفي الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور الاغبري تم استعراض ثلاث أوراق عمل الأولى قدمها حسين بن دغر حول التحكيم الحكومي (التحكيم الجبري في تشريعات الجمهورية اليمنية (والثانية قدمها الدكتور سامي السري حول تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ودور التحكيم التجاري بعد الانضمام فيما قدم الدكتور علي عوض ناصر ورقة عمل عن الصعوبات والعوائق التي تواجه عمليات التحكيم في اليمن.

بحث دور الأمم المتحدة والمانحين في دعم مسارات التنمية وتنظيم المهرجان الزراعي

صنعاء / سبأ

التقى وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس نائب المدير الاقليمي لمكتب الدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة مراد وهبة الذي يزور اليمن حالياً.

بحث اللقاء إمكانية التعاون بين اليمن وبرنامج الأمم المتحدة لدعم مجالات القطاع الزراعي وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي.

واستعرض اللقاء أنشطة القطاع الزراعي واحتياجاته ومتطلبات الدعم لجهود الوزارة في تحسين الظروف المعيشية للأسر في المناطق الريفية من خلال التوسع في نشر التقنيات الحديثة الخاصة بترشيد استخدام الري وكذا تنفيذ المشاريع الزراعية ودعم أنشطة المرأة الريفية وتشجيع إنتاجية المحاصيل الزراعية ذات الميزة النسبية.

وفي اللقاء ثمن الوزير مجور دور الأمم المتحدة في دعم مسارات التنمية في اليمن في مختلف المجالات خاصة الزراعية .. معبرا عن تطلعه لمزيد من الدعم لتنفيذ الأنشطة الزراعية باعتبار القطاع الزراعي أحد القطاعات الهامة في البلاد.

وأشار إلى أهمية دور الأمم المتحدة في مساندة جهود الجانب التنموي باليمن والتركيز على المناطق النائية من خلال إقناع المانحين في هذا الجانب.

من جانبه أكد المسؤول الأممي استعداد البرنامج للتنسيق والتعاون مع اليمن خصوصا في القطاع الزراعي كمصدر لتوفير الغذاء للمواطنين والعمل على توسيع آفاق التعاون المستقبلية لخدمة التنمية في اليمن.

إلى ذلك التقى الوزير مجور فريق الأمم المتحدة الذي يقوم بمساعدة وزارة الزراعة في إعداد المشاريع الزراعية.

وتطرق وزير الزراعة خلال اللقاء إلى الحادث الإرهابي الذي استهدف فرنسيين يعملان لدى بعثة الاتحاد الأوروبي بصنعاء وتأثيره على عمل الفريق .. مؤكدا موقف الحكومة اليمنية في القضاء على من يحاولون زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن.

وأكد أهمية استمرار العلاقات والتعاون بين الجانبين لتنفيذ المشاريع وخدمة مجالات التنمية في اليمن باعتبار ذلك الرد الأنسب لمخططات الإرهاب وإيصال رسالة بأن تلك الهجمات لن تؤثر على العلاقات بين اليمن وأصدقائها وأنها ستزيد متانة في سبيل تحقيق المصالح المشتركة.

إلى ذلك بحث وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس مع ممثلي عدد من المنظمات والهيئات العاملة في اليمن والمانحين ، إمكانية دعم جهود الوزارة واستعداداتها لتنظيم المهرجان الزراعي الثاني في الفترة 24 – 31 من مايو الجاري في جامعة صنعاء.

وأكد اللقاء الذي حضره رئيس جامعة صنعاء الدكتور عبد الحكيم الشرجبي وممثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في اليمن الدكتور صلاح حاج حسن، أهمية مشاركة كافة الجهات المعنية والمنظمات والهيئات العاملة في اليمن لضمان نجاح المهرجان الزراعي الذي سيمثل نقلة نوعية لتعزيز وتجسيد دور الشركاء المنظمين للمهرجان في مجال التنمية وخدمة المجتمع.

وفي اللقاء أكد الوزير مجور أهمية مساندة الجهود الرسمية لإنجاح المهرجان الزراعي الهادف إلى توعية أفراد المجتمع وخاصة الشباب بأهمية القطاع الزراعي في اليمن وما يمتاز به من خصائص ومكونات تجعله شريكا فاعلا في التنمية الوطنية الشاملة ،إلى جانب تحفيز العاملين في القطاع على المساهمة في تفعيل دوره كرافد أساسي للاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أهمية المهرجان في إتاحة الفرص للشركات والمهتمين بالقطاع الزراعي لعرض منتجاتهم الزراعية ،وعرض الأساليب والتقنيات الحديثة والتوعية بأهمية القطاع الزراعي في تعزيز الأمن الغذائي ، كما سيسهم المهرجان في توفير مخصصات مالية لدعم البنية التحتية لكلية الزراعة والتعريف بالكوادر الزراعية فضلا عن إتاحة الفرصة لطلبة الكلية لتطوير قدراتهم في هذا المجال.

من جانبهم أشار ممثلو منظمات الهيئات استعدادهم التنسيق والتعاون على إنجاح فعاليات المهرجان باعتباره أحد الأنشطة الهادفة إلى تحسين مستوى الدخل للمزارعين من خلال تمكينهم من عرض منتجاتهم والترويج لها ومساعدتهم على تسويقها.

حضر اللقاء عميد كلية الزراعة بجامعة صنعاء الدكتور جلال عوض وممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية " إيفاد" في اليمن الدكتورة فتحية بهران وعدد من المسؤولين.

بناء قدرات موظفي المناقصات في مجال المشتريات الحكومية

صنعاء/ سبأ

دشنت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات أمس في صنعاء دورة تدريبية لموظفي المكتبين الفنيين للهيئة واللجنة العليا للمناقصات حول نظام معلومات المشتريات الحكومية.

خلال التدشين أوضح رئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المهندس عبد الملك العرشي أن المكتبين الفنيين للهيئة واللجنة يمثلان أساس العمل الفني المتمثل في الرقابة على سلامة إجراءات المناقصات والمزايدات.

وأكد العرشي حرص الهيئة على تدريب وتأهيل كل العاملين فيها ولجان المناقصات على مستوى المؤسسات والجهات الحكومية على التعامل السليم مع نظام المعلومات لتتمكن الهيئة من أداء دورها الرقابي على إجراءات المناقصات على الوجه الأكمل.

من جانبه أوضح رئيس وحدة الاتصال وتقنية المعلومات في الهيئة المهندس وائل طرموم أن الدورة تهدف على مدى خمسة أيام إلى بناء قدرات 200 من مستخدمي النظام في جوانب الرقابة والمتابعة على مشتريات الجهات الحكومية المختلفة.

وأشار إلى انه سيتم تعريف المشاركين بإمكانات النظام المتاحة لتنفيذ إجراءات المراجعة والمتابعة وإقرار المناقصات والإطلاع على التقارير، بما يعزز الدور الرقابي للهيئة ويسهم في الحفاظ على المال العام وحماية أصول الدولة ومكافحة الفساد وتحقيق تكافؤ الفرص بين المتناقصين.

وأفاد بأن الهيئة افتتحت في الآونة الأخيرة مركزا تدريبيا مجهزا بكل الإمكانات الفنية بتكلفة تجاوزت مائة ألف دولار بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

آلية لتوزيع المشتقات النفطية بمحافظة الضالع

الضالع/ سبأ

ناقش محافظ الضالع علي قاسم طالب خلال لقائه أمس أصحاب محطات البنزين بالمحافظة آلية توزيع وبيع المشتقات النفطية على المواطنين بالمحافظة.

وشكل الاجتماع بحضور أمين عام محلي المحافظة محمد العتابي ومدير عام مكتب الصناعة والتجارة أحمد قاسم الجنيد،لجاناً ميدانية من المجالس المحلية ومكتب الصناعة والتجارة لمتابعة ومراقبة تنفيذ الآلية المقرة والبيع بالسعر الرسمي للمواطنين والمزارعين بالمحافظة.

وكلف الاجتماع إدارة الأمن والنقاط الأمنية بضبط ومصادرة أي قاطرة محملة بالمشتقات النفطية المخصصة للمحافظة في طريقها للتهريب والبيع في السوق السوداء بمناطق أخرى خارج المحافظة .

وفي الاجتماع حذر محافظ الضالع أصحاب المحطات من عدم التزامهم بآلية البيع بالأسعار الرسمية المحددة، مؤكدا أن أي مخالفات تحدث بالمحطات كعملية التخزين أو التهريب أو الاحتكار سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم ولن يتم التهاون أو التساهل مع من يثبت تورطهم في تلك الأعمال المخالفة وسيتم حرمانهم من مخصصاتهم من هذه المواد وسحب تراخيصهم وتحويلهم إلى النيابة والقضاء لينالوا جزاءهم الرادع.

وقد خرج اللقاء بعدد من القرارات والتوصيات بهدف ضبط عملية بيع المشتقات النفطية ومنعها من السوق السوداء أو تهريبها إلى خارج المحافظة بغرض الاتجار غير المشروع فيها لا سيما مادة الديزل.

مؤسسة الكهرباء تدشن بصنعاء المرحلة الأولى لمشروع عدادات الدفع المسبق

صنعاء/ سبأ

دشنت المؤسسة العامة للكهرباء أمس بصنعاء المرحلة الأولى من المشروع التجريبي لعدادات الدفع المسبق البالغة تكلفته الإجمالية 70 ألف دولار بتمويل ذاتي.

وأوضح مدير عام الشؤون التجارية بالمؤسسة العامة للكهرباء إبراهيم شريف لـ"سبأ" أن هذه المرحلة من المشروع التجريبي لعدادات الدفع المسبق استهدفت ألفاً و260 مشتركاً من سكان المدينة السكنية بحدة .. مبينا أنه سيتم تعميم المشروع خلال الفترة القادمة على كافة محافظات الجمهورية لأهميته ودوره في التقليل من مستوى الفاقد في الشبكة الذي وصل إلى مستويات كبيرة خاصة بأمانة العاصمة التي بلغ فيها نسبة الفاقد 40 %.

وأوضح أنه تم يوم أمس الأول تنصيب النظام الخاص بهذا المشروع في المؤسسة بحيث أصبح بمقدور المؤسسة تركيب عدادات الدفع المقدم في أي مكان بالجمهورية .. لافتا إلى أن طاقماً وطنياً متخصصاً بالنظام الآلي سيدير المشروع بمساعدة شركة التوزيع الكهربائي السودانية التي يقتصر دورها على الجانب الإشرافي والدعم الفني والتقني فقط .

و أكد مدير عام الشئون التجارية بمؤسسة الكهرباء أن مشروع عدادات الدفع المسبق سيسهم في تحصيل المديونيات المتأخرة على النظام القديم التي بلغت حتى عام 2013م أكثر من 85 مليار ريال ..مبينا أن المشروع سيعمل على ترشيد الاستهلاك ومعالجة مشكلة القراءات الخاطئة من قبل المحصلين فضلا عن كونه سيوفر مبالغ مالية للمؤسسة في جانب الحد من عمليات النزول الميداني لفرق التفتيش وقطع التيار والتحصيل كون تعرفة الكيلووات من الكهرباء باستخدام نظام الدفع المسبق لا تختلف مطلقا عن التعرفة القائمة حاليا في نظام العدادات التقليدية.

وكانت المؤسسة العامة للكهرباء بدأت تنفيذ مشروع عدادات الدفع المسبق في بعض مناطق العاصمة حيث تم تركيب ألف عداد منذ بداية عام 2012م حتى الآن، منها 479 عداداً في المنطقة الثانية بأمانة العاصمة و506 عدادات في المنطقة الأولى.

ويمتاز نظام الدفع المسبق بشموله على خاصيات عدة منها فصل التيار في حال ارتفاع قوة الفولتية وبالتالي الحفاظ على سلامة الأجهزة المنزلية ..فضلا عن ميزة منح المستهلك إمكانية التحكم في حجم الاستهلاك من الطاقة الكهربائية.

استغلال النفوذ واختلاس المال العام والتلاعب في تحصيل الإيرادات يتصدر أنماط الفساد في القطاعات الحكومية

تقرير /أحمد حسن

كشفت دراسة علمية حديثة أن اكثر أنماط الفساد شيوعا في القطاعات الحكومية تتمثل في استغلال النفوذ واختلاس المال العام والمحاباة والتحيز لجماعات وأفراد دون وجه حق والتلاعب في تحصيل الإيرادات الحكومية، فيما تمثل جريمة إفشاء المعلومات السرية لجهات منافسة ،وتسهيل عمليات غسل الأموال اقل الأنماط .

وبينت الدراسة التي اعدها الدكتور عبدالقوي بن لطف الله ونال بموجبها درجة الدكتوراه العام الماضي من أكاديمية نايف للعلوم الأمنية أن اهم العوامل التي تؤدي للفساد في القطاعات الحكومية تتمثل في تدني الأجور والمرتبات وتدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب في ممارسة الوظيفة العامة وانتشار الفقر والبطالة والأمية ،بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي فيما يعد وجود تعارض وتداخل بين الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد ووجود ثغرات في القوانين ينفد من خلالها الفاسدون اقل العوامل التي تؤدي للفساد.

وأشار الباحث إلى أن من اهم المعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية اليمنية هي ضعف فاعلية الرقابة الإدارية والمالية في القطاعات الحكومية ونقص الكوادر الفنية المؤهلة في أجهزة مكافحة الفساد والحصانات التي يتمتع بها شاغلو الوظائف العليا في الدولة وعدم وجود القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الشهود والمبلغين في قضايا الفساد فيما يأتي انتشار شبكات منظمة للفساد كأقل المعوقات ميدانيا.

وتوصلت الدراسة الى أن من اهم الآليات التي يمكنها أن تسهم في مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية هي تطبيق مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والإسراع في إجراءات التحقيق والمحاكمة للمتهمين بجرائم الفساد ومعاقبة من تثبت إدانته ،وتحسين المستوى العام للأجور والمرتبات للموظفين ،وتفعيل أجهزة الرقابة والمساءلة وتطبيق قانون اقرار الذمة المالية ،أما اقل الآليات إسهاما في مكافحة الفساد فهي فتح فروع للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في جميع محافظات الجمهورية.

وتبين الدراسة انه رغم أن اليمن أصدرت العديد من القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد فإن ترتيب اليمن على مؤشر الفساد الخاص بمنظمة الشفافية ينحدر إلى الأسفل (الأسوأ)من سنة لأخرى.

وتوضح المؤشرات أن تراجع اليمن في مؤشر الفساد العالمي يعكس تنامي ظاهرة الفساد في الدولة رغم صدور تلك التشريعات وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأجهزة وطنية معنية بمكافحة الفساد

وما يؤكد تنامي ظاهرة الفساد في اليمن عدد القضايا الواردة إلى نيابات الأموال العامة في امانة العاصمة والمحافظات حيث يشير تقرير محامي عام الأموال العامة إلى أن عدد القضايا في عام 2008م بلغ 2340 قضية منها 957 قضية جسيمة و1090 قضية غير جسيمة وبقيت القضايا شكاوى ومخالفات ،وفي عام 2009م بلغ عدد القضايا 3457 قضية منها 1429 قضية جسيمة و1740 قضية غير جسيمة وبقية القضايا شكاوى ومخالفات وفي عام 2010م بلغ عدد القضايا 3947 قضية منها 628 قضية جسيمة و2098 قضية غير جسيمة وفي 2011م بلغت القضايا 2417 قضية منها 1048 قضية جسيمة و1294 قضية غير جسيمة وعام 2012م بلغ عدد القضايا 2350 قضية منها 1177 قضية جسيمة و1043 قضية غير جسيمة.

وتؤكد الدراسة أن مسئولية مكافحة الفساد تقع على كاهل كل أفراد المجتمع وتنظيماته الرسمية وغير الرسمية لكن العبء الأكبر يقع على عاتق الأجهزة الرقابية والقضائية والأمنية التي يجب عليها بناء آلياتها وكوادرها البشرية بالطريقة التي تكفل لها القيام بدورها الوطني في مكافحة الفساد بكل أشكاله وأنماطه.

وأوصت الدراسة بتأهيل الكادر البشري العامل في أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد والعمل على معالجة العوامل التي تؤدي لتفشي الفساد في القطاعات الحكومية والعمل على تفعيل دور أجهزة الرقابة ورفد أجهزتها بالكوادر والخبرات الفنية المؤهلة والمتخصصة ومراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالحصانات التي يتمتع بها بعض شاغلي الوظائف العليا في الدولة وتسهيل الوصول الى الوثائق والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد وسن التشريعات المتعلقة بحماية الشهود والمبلغين في قضايا الفساد وغرس ثقافة مناهضة للفساد في أوساط المجتمع.